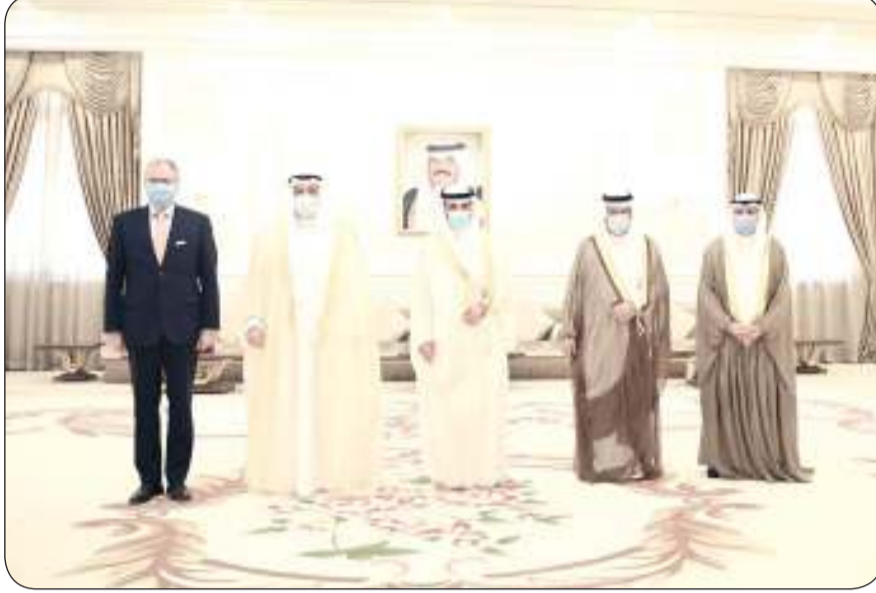


بصفته ممثلاً للبرلمانات العربية

الغانم يتوجه إلى بروكسل للقاء رئيسي البرلمانين الأوروبي والبلجيكي

على القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية مؤخرًا.

كما سيجتمع الغانم خلال الزيارة إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ديفيد مكاليستر، إضافة إلى اجتماع آخر إلى رئيسة وفد العلاقات مع دول شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي هانا نيومان. من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في دوقية لوكسمبورغ الكبرى فيرناند إيتغن، وذلك بمناسبة العيد الوطني بلده.



الشحومي والحريص والسفير البلجيكي في وداع الغانم



رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يتوجه إلى بروكسل

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى العاصمة البلجيكية بروكسل أمس في زيارة تستغرق يومين يجمع خلالها ممثل للبرلمانات العربية التي رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ساسولي، ورئيسة البرلمان البلجيكي أليان تيليو.

وكان في وداع الغانم لدى مغادرته نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، وسفير مملكة بلجيكا لدى دولة الكويت ليو بيتزن، وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني. ويأتي اجتماع الغانم

مع كبار المسؤولين والبرلمان البلجيكي كممثل للمجموعة الجيوسياسية العربية بالتنسيق مع رئيس صقر غباش وذلك لبحث التطورات الأوضاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب اعتداءات قوات الاحتلال

العرويسال وزير الشؤون عن إدارات "الأعلى لشؤون الأسرة" و"الإنماء" و"الإعاقة"



مبارك العرو

وصفات أعضاء مجالس الإدارات والسير الذاتية لكل منهم وتاريخ تشكيل مجالس الإدارة الحالية وموعد نهايتها: - المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. - مكتب الإنماء الاجتماعي. - الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

الصقبي يوجه سؤالاً لوزير التجارة حول مشروع مدينة النعائم الصناعية



عبدالعزیز الصقبي

وجه النائب مبارك العرو 3 أسئلة إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: أسماء وجه النائب مبارك العرو 3 أسئلة إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: أسماء

كثرة مستعملي الطريق نسبة لما كان عليه سابقاً الخليفة يقترح إصلاح وصيانة طريق السالي خدمة للأهالي والمسافرين



مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحاً برغبة في شأن إصلاح وصيانة طريق السالي نظراً لأهمية هذا الطريق وخدمة مستخدميه، قال في مقدمته ما يأتي: يعتبر طريق السالي من أطول خطوط سير السيارات في دولة الكويت حيث يبلغ طوله ابتداءً من الدائري السادس المقابل لمحافظة الجبراء وصولاً حتى نهاية الطريق عند مركز السالي الحدودي المحاذي لحدود المملكة العربية السعودية الشقيقة ما يقارب 120 كيلو متراً وأصبح من الطرق الرئيسية لكثرة مستعملي الطريق نسبة لما كان عليه سابقاً لعدة أسباب أولها "رواد البر وأصحاب الحلال الإبل والأغنام" وكذلك منطقة

السويط يوجه 5 أسئلة إلى وزير العدل والتعليم العالي



ناصر السويط

بالقانون، أن يصدر لائحة داخلية لتنظيم العمل به تتضمن قواعد لتنظيم مهام ومسؤوليات أعضاء المجلس وقواعد تنظيم الشؤون الإدارية والمالية للديوان وللجان والعاملين فيه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - هل يوجد هيكل إداري تنظيمي للديوان الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة أنشأها القانون رقم (67) لسنة 2015 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من دول الكويت. ولا شك في أن عملية إنشاء أي كيان وطني، تقتضي أن يصاحبها حتماً وجود جهاز إداري وتنفيذي متخصص، يعاون هذا الكيان في إنجاز مهامه واختصاصاته، وهذا ينطبق طبيعياً الحال على الديوان الوطني لحقوق الإنسان وكذلك مجلس إدارة، لذا خصصت المادة (11) لتتناول بيان آلية تعيين الأمين العام والخبراء والاختصاصيين والموظفين المؤهلين للقيام بالأعمال الفنية المعاونة والتنسيقية وغيرها من الأعمال اللازمة لحسن سير العمل بالجان. وقررت المادة (13) أن مجلس الإدارة، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل

وجه النائب ناصر السويط 5 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز الزاومة عبدالله الرومي، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، جاءت كما يلي: سؤال إلى وزير العدل: ونص السؤال على ما يلي: الديوان الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة أنشأها القانون رقم (67) لسنة 2015 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من دول الكويت. ولا شك في أن عملية إنشاء أي كيان وطني، تقتضي أن يصاحبها حتماً وجود جهاز إداري وتنفيذي متخصص، يعاون هذا الكيان في إنجاز مهامه واختصاصاته، وهذا ينطبق طبيعياً الحال على الديوان الوطني لحقوق الإنسان وكذلك مجلس إدارة، لذا خصصت المادة (11) لتتناول بيان آلية تعيين الأمين العام والخبراء والاختصاصيين والموظفين المؤهلين للقيام بالأعمال الفنية المعاونة والتنسيقية وغيرها من الأعمال اللازمة لحسن سير العمل بالجان. وقررت المادة (13) أن مجلس الإدارة، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل